



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

١٨ أكتوبر ٢٠١٧

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

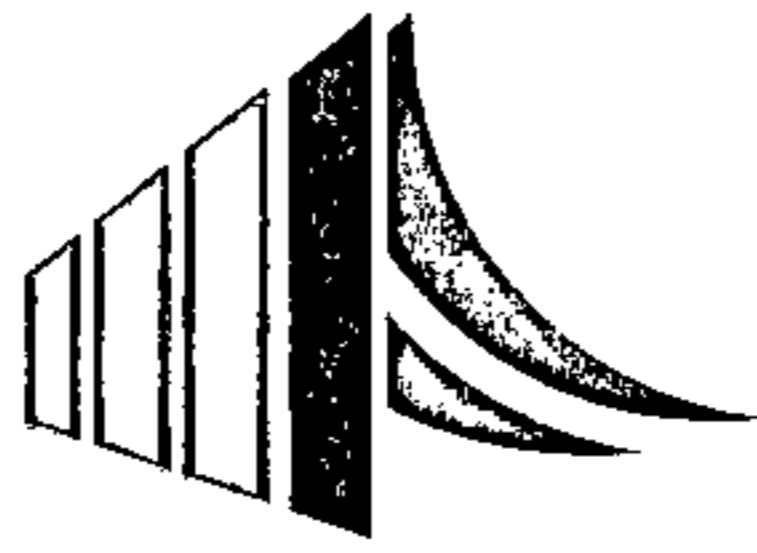
تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية ، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية ، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ،،،

مقدم الاقتراح  
صالح أحمد عاشور

يحاطه إي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
ويوزع على الأعضاء



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

## اقتراح بقانون

بإضافة مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً)

إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية

- بعد الاطلاع على الدستور،
  - وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
  - وعلى المرسوم في شأن نظام الخدمة المدنية الصادر في ١٩٧٩/٤/٤ وتعديلاته،
  - وعلى مرسوم تشكيل مجلس الخدمة المدنية ونظام العمل به الصادر في ١٩٧٩/٤/٢٢ وتعديلاته،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

### (المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً) إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ المشار إليه نصها الآتي :

" يجوز منح الموظفة الكويتية المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة التي ترعى أولاداً إجازة تفرغ لرعاية أسرتها ، مقابل مكافأة تعادل نصف المرتب الذي تتقاضاه ، وذلك طيلة فترة التفرغ. وتستحق الكويتية المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة التي ترعى أولاداً ، إذا كانت مرشحة لوظيفة مدنية في جهة حكومية وأعلنت عدم رغبتها في التوظيف ، مكافأة تفرغ لرعاية أسرتها وفق مؤهلاتها العلمية والعملية ."

### (المادة الثانية)

يضع مجلس الخدمة المدنية بتوصية من ديوان الخدمة المدنية النظم والضوابط والشروط اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

### (المادة الثالثة)

تؤخذ المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.



State of Kuwait

مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

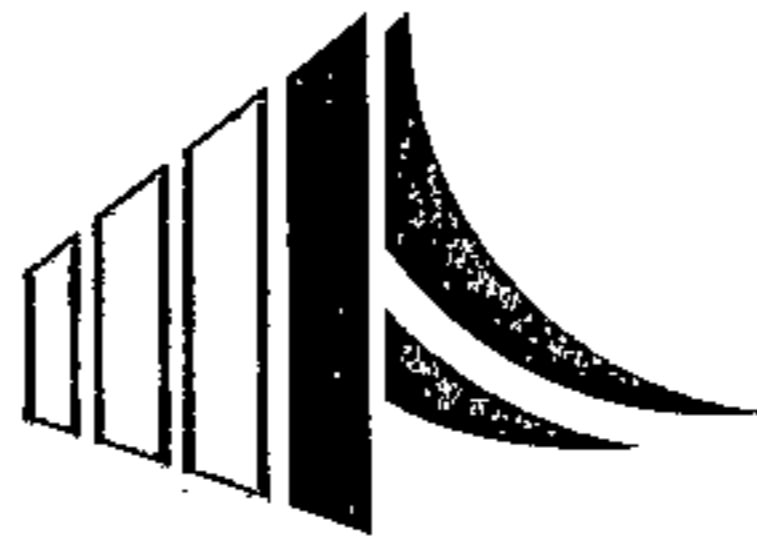
**(المادة الرابعة)**

يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

**(المادة الخامسة)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

**أمير دولة الكويت**  
**صباح الأحمد الصباح**



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

## المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

بإضافة مادة جديدة برقم (٢٢ مكرراً)

### إلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية

يهدف هذا الاقتراح بقانون إلى تشجيع الكويتية المتزوجة أو المطلقة أو الأرملة العاملة في القطاع العام التي ترعى أولاداً على التفرغ لرعاية أسرتها ، مقابل نصف المرتب الذي تتقاضاه ، باعتبارها في إجازة تفرغ ، ولذا يحقق المشروع غاية سامية هي تكريس الأمهات جل وقتهن في الاهتمام بشؤون الأسرة ، الأمر الذي يخلق أسراً متماسكة وينشئ أجيالاً من الأبناء والبنات الصالحين ، ويعالج الاقتراح في ذاته مشكلة غياب الوالدين معظم اليوم عن المنزل مما يضعف دورهما الرقابي والتربوي والأبوي ، مما يفتح باباً للانحراف والابتعاد عن الطريق القويم ، خاصة وأننا نعيش في عالم متغير تهيمن عليه وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة بخيرها وشرها ، مما يستدعي انصراف الزوجة إلى بيتها وتوجيه جل وقتها وجهدها في تنمية البيئة السليمة والصحية لأبنائها ، ولما كانت ضروريات الحياة تتطلب توفير موارد مالية كافية ، ولتعويض المرأة العاملة عن بعض ما كانت تتقاضاه نص الاقتراح على منحها إجازة تفرغ بنصف مرتب.

وحتى تكون المعالجة شاملة لمشكلة غياب الزوجة أو الأم عن منزلها وأسرتها معظم اليوم ، رئي أن يشمل الاقتراح الكويتيات المتزوجات أو المطلقات أو الأراامل اللاتي يرعين أولاد من المرشحات لوظائف عامة من قبل ديوان الخدمة المدنية ، بحيث يمنحن مكافأة تفرغ لقاء تخليهن عن الترشيح والبقاء بجانب أسرهن ، وحيث إن وضع المرشحة للوظيفة يختلف عن الموظفة إذ لا يوجد مرتب نبني عليه المكافأة ، فقد ترك لمجلس الخدمة المدنية بناءً على توصية من ديوان الخدمة المدنية أن يضع الضوابط والشروط والنظم المناسبة لتنفيذ القانون ، بما في ذلك أخذ جميع العوامل في الاعتبار من حيث المؤهل العلمي أو الخبرة أو السن وغيرها.

ولما كان الاقتراح من شأنه كأي مشروع إصلاحي اجتماعي أن يتطلب موارد مالية إضافية ، فقد نص على أخذ المبالغ اللازمة للتنفيذ من الاحتياطي العام للدولة.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

وإن من شأن هذا الاقتراح بعد إجازته ، أن يدعم ويقوي الأواصر الأسرية داخل البيت الكويتي ،  
ويتيح رعاية أفضل للأبناء والبنات وحتى الزوج ، كما أن من مزاياه توفير فرص عمل أكثر  
وتقليل التنافس بين المرشحين للوظائف ، وكذلك توفير مبالغ طائلة ظلت الدولة تنفقها على  
المرتبات والعلاوات والبدلات.

وبهذه الطريقة يكون الاقتراح قد حقق توازناً بين المصلحة العامة والمتمثلة في بقاء الزوجة أو  
الأم في بيتها لرعاية أسرتها ، والتي تمثل نواة المجتمع ، وبين حق المرأة في أن تعمل وتتلقى  
مقابلاً مالياً تواجه به ظروف الحياة.

ولقد اشترط النص المقترح أن تكون المرأة كويتية متزوجة أو مطلقة أو أرملة وترعى أولاداً ، لأن  
هذه الصفات هي التي تؤهلها للاستفادة من القانون المقترح ، إذ هي المستهدفة بتحقيق الغاية  
منه ، لذا لم يشمل القانون الموظفين غير الكويتيات أو اللاتي لا يرعين أولاداً.